مجلس الأمن

مؤقت

السنة الخامسة والخمسون

الجلسة **٤١٨٢**

الخميس، ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد حسمي	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	الأرجنتين	السيد مارتينيسين
	أوكرانيا	السيد كروخمال
	بنغلاديش	السيد إحسان
	جامايكا	الآنسة دورانتي
	تونس	السيد الجراندي
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	فرنسا	السيد دوتريو
	كندا	السيد دوفال
	مالي	السيد وان
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	ناميبيا	السيد انجابا
	هولندا	السيد شيفرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد منتون

جدول الأعمال

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/738)

030800 030800 00-58963
0058963

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

الإعراب عن الشكر للرئيسة السابقة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنظر إلى أن هذه هي الجلسة الأولى التي يعقدها مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد، باسم المجلس، بسعادة الآنسة م. باتريشيا دورانتي، الممثلة الدائمة لجامايكا لدى الأمم المتحدة، على رئاستها لمجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه ٢٠٠٠. وأنا واثق بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس بالإعراب عن عميق التقدير للسفيرة دورانت على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أدارت بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور الشرقية

تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية (S/2000/738)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، الوثيقة S/2000/738.

في أعقاب المشاورات بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يشير مجلس الأمن إلى قراراته السابقة وإلى بيانات رئيسه المتعلقة بالحالة في تيمور الشرقية. ويرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تموز/يوليه (S/2000/738) بشأن إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية. ويحيط علما مع التقدير العميق بالتقدم الذي أحرزته إدارة الأمم المتحدة الانتقالية ويشيد بقيادة الممثل الخاص للأمين العام. ويرحب المجلس أيضا بالتقدم الهام المحرز في مجال بناء علاقات صحية بين تيمور الشرقية وإندونيسيا. وفي هذا الصدد، يسلم المجلس بالتعاون الذي أبدته حكومة إندونيسيا، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية، وشعب تيمور الشرقية.

"ويؤيد المجلس بقوة الخطوات التي اتخذها الإدارة الانتقالية من أجل تدعيم دور شعب تيمور الشرقية ومشاركته المباشرة في إدارة إقليمه، لا سيما إنشاء المجلس الوطني في ١٤ تموز/ يوليه ٢٠٠٠ وإعادة تنظيم الإدارة الانتقالية، بهدف بناء القدرات في الإقليم في المرحلة المؤدية إلى تحقيق الاستقلال. ويدعو المجلس الأمين العام إلى تقديم تقرير في موعد مبكر، على أساس مشاورات وثيقة يجريها مع شعب تيمور الشرقية بشأن اعتماد دستور وعقد انتخابات ديمقراطية.

"ويلاحظ مجلس الأمن أن المجلس الوطني للمقاومة التيمورية يدعو إلى إنشاء قوة أمن وطنية. وفي هذا الصدد، يرحب بالعمل المضطلع به بشأن مستقبل تيمور الشرقية من حيث احتياجاتها من الدفاع والأمن وما يترتب على ذلك من آثار عملية ومالية. ويحث شعب تيمور الشرقية على إجراء مناقشة واسعة النطاق بشأن هذه المسائل. ويرحب المجلس بالإغاثة الإنسانية التي قدمتها الإدارة الانتقالية للقوات المسلحة التابعة للجنة التحرير الوطني لتيمور الشرقية الموجودة في منطقة التمركز ويشجع مواصلة تقديم المساعدة في هذا الصدد.

”ويدين مجلس الأمن مقتل جندي من نيوزيلندا في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ ،كان يعمل مع الإدارة الانتقالية وأعرب عن تعاطفه مع حكومة نيوزيلندا وشعبها ومع أسرة الجندي الفقيد من حفظة السلام. ومجلس الأمن مصمم على كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة في تيمور الشرقية. وفي هذا الصدد، يطلب إلى الأمين العام إبلاغ المجلس في أقرب وقت ممكن بنتائج تحقيقاته في الحادث. ويرحب ببدء تحقيقات مشتركة بين الإدارة الانتقالية وحكومة إندونيسيا في ٣١ تموز/ يوليه ٢٠٠٠ من أجل مقاضاة مرتكبي الجريمة.

”ويعرب مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء استمرار وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من تيمور الشرقية في المخيمات في تيمور الغربية، وإزاء استمرار وجود المليشيات في المخيمات وإزاء أعمال التهويل التي يقومون بها والتي تستهدف موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويعرب عن قلقه الخاص إذ أن أعمال التهويل هذه قد بلغت درجة اضطرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن ترجئ إلى أجل غير مسمى جهودها الهامة المتعلقة بتسجيل اللاجئين وتحديد ما إذا كانوا يودون العودة إلى تيمور الشرقية أو يودون إعادة استيطانهم، وهي مهمة كان من الضروري الانتهاء منها في أقرب وقت ممكن نظرا للحلول الوشيك لموسم الأمطار. ويدعو المجلس حكومة إندونيسيا إلى القيام بدور أكثر تصميما بالنسبة لهذه المشكلة، بما في ذلك تنفيذ مذكرة التفاهم التي عقدتها مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٩ وتمشيا مع اتفاق أمني عُقد مؤخرا بين السلطات المحلية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ويدعو المجلس حكومة إندونيسيا إلى اتخاذ خطوات فعلية لإعادة إحلال القانون والنظام، بغية تهيئة الظروف الأمنية للاجئين والموظفين الدوليين العاملين في المجال الإنساني، وللسماح لأولئك الموظفين بالوصول بحرية إلى المخيمات، ولفصل الأفراد العسكريين السابقين والشرطة والموظفين المدنيين عن اللاجئين واعتقال المتطرفين من المليشيات الذين يحاولون تقويض عملية إعادة الاستيطان.

”ويسلِّم مجلس الأمن بأن حكومة إندونيسيا قد واجهت هذه التحديات متحلية بموقف من التعاون، الذي تجلى في جملة أمور من بينها التوقيع على اتفاقات هامة مع الإدارة الانتقالية، ومذكرة التفاهم الموقعة في ٦نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن المسائل القانونية والقضائية ومسائل حقوق الإنسان، ومذكرة التفاهم الموقعة في ١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ بشأن التنسيق التكتيكي وإنشاء لجنة حدود مشتركة في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٠. إلا أن المجلس يعرب عن أسفه إزاء استمرار المشاكل الخطيرة ويتطلع إلى أن يؤدي تنفيذ هذه الاتفاقات إلى إحراز تقدم ملموس على الأرض. كما أنه يدعو حكومة إندونيسيا إلى التعاون على نحو أوثق مع الإدارة الانتقالية فيما يتعلق بوضع حد للغزوات التي تعبر الحدود انطلاقا من تيمور الغربية من أجل تجريد المليشيات من السلاح وتفكيكها ومقاضاة أفرادها المتهمين بارتكاب الجرائم.

”ويحيط مجلس الأمن علما باعتزام الأمين العام تخفيض حجم العنصر العسكري للإدارة الانتقالية في القطاع الشرقي لتيمور الشرقية ليصبح

بحجم كتيبة مؤلفة من ٥٠٠ فرد بحلول نهاية شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ في ضوء الحالة على الأرض.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام إطلاعه باستمرار وعن كثب على مستجدات الحالة في تيمور الشرقية، بما في ذلك من خلال تقييم عسكري للحالة الأمنية وما يترتب عليها من آثار في هيكل العنصر العسكري للإدارة الانتقالية. كما يطلب إلى الأمين العام مواصلة تقديم التقارير تمشيا مع المقتضيات الواردة في قراره ١٢٧٢(١٩٩٩) المؤرخ ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. ويطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في تقريره العادي المقبل، خططا مفصلة بشأن انتقال تيمور الشرقية إلى الديمقراطية، وهي خطط يتعين وضعها بالتشاور الوثيق مع شعب تيمور الشرقية.

”وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره الفعلي.“

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2000/26.

بذلك اختتم مجلس الأمن المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.